مجلة الدراسات القانونية والسياسية

المجلد 09 العدد 01 جانفي 2023 | ص ص:96-106

دور المحاسب القضائي وحكومة الشركات في الجزائر

The role accountant function and corporate governance in the Algerian

مولفرعة نعيمة*

جامعة التكوين المتواصل (تيارت)

naimamoulferaa@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2022/10/19 - تاريخ القبول: 2022/12/31 - تاريخ النشر: 2023/01/05

ملخص:

هدفت الدراسة لإبراز الدور الفعال للمحاسب القضائي والذي يعتبر كأداة لمقاومة الغش والاحتيال في الشركات، وكذا إبراز أهمية الحوكمة باعتبارها مرشدا جيدا من حيث وقاية الشركة والعاملين فيها من الفساد المحاسبي والاداري والأزمات والافلاس.

الكلمات المفتاحية: محاسب قضائي، حوكمة، الغش والاحتيال، شركات، معلومات محاسبية.

ABSTRACT:

The study aimed to highlight the effective role of the forensic accountant, which is considered as a tool to combat fraud and fraud in companies, as well as to highlight the importance of governance as a good guide in terms of protecting the company and its employees from accounting and administrative corruption, crises and bankruptcy.

key words: forensic accountant, governance, fraud and fraud, companies, accounting information.

مقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من الأحداث التي لها تأثير على بيئة الأعمال ومهنة المحاسبة، وأن مشكلة الغش والتلاعب في التقارير المالية لدى الشركات تعد من أهم الموضوعات المثارة في الفكر المحاسبي، ومع ارتفاع الدعاوى القضائية والمنازعات والذي ينتج عنه الاستعانة بخبراء أو محاسبين من ذوي الخبرة في القضايا المالية عامة وفي الجزائر خاصة.

* -المؤلف المرسل:

إلى جانب ظهور حوكمة الشركات باعتبارها أساس التنمية الاقتصادية والمصرفية، وهي ما يطلق عليها أيضا اسم الحكم الرشيد في الشركات والتي تتضمن اجراءات وطريقة إدارة الأطراف ذات العلاقة في الشركات، وقد نشأت هذه الظاهرة نتيجة القصور الذي تخلل القوانين والتشريعات التي تحكم ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية والتي أدت إلى حدوث الكثير من حالات الإفلاس والتعسر والعسر المالي للعديد من الشركات الضخمة التي تضرر من جراءها آلاف المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال، لذلك يعد الحكم الرشيد أحد العناصر الأساسية للنمو الصحي والقوي في الاقتصادات الوطنية وقطاع الشركات والمصارف المحلية، إذن حوكمة الشركات تعد مرشدا جيدا للشركات خاصة في توازن حالات تعارض المصالح بين المستثمرين وإدارة الشركة وأصحاب المصالح الأخرى، إذ تعمل على زيادة الثقة بين المستثمرين وزيادة القيمة السوقية لأسهم الشركات وتساعدها في الحصول على التمويل الدولي والمحلي.

وبالتالي فدور المحاسب القضائي أو نقول الجنائي استخدام مهارات المحاسبة، المراجعة، والتحقيق لفحص الشؤون المالية لمؤسسة، بحيث يمكن لهذا المحاسب القضائي أن يحدد الأضرار المالية والاقتصادية التي تكبدتها الأطراف المتورطة في نزاعات قانونية ومساعدتهم في حل النزاعات قبل وصولها للمحكمة، كما يمكن الاستعانة بالمحاسب القضائي كشاهد خبير في القضايا المالية في المحاكم يحقق في قضايا المالية المدنية أو الجنائية مثل قضايا الاحتيال، الفساد غسيل الأموال وغيرها سواء الفعلية أو المحتملة.

ويقصد بمفهوم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، ومن أهم هذه الخصائص : ملاءمة المعلومات، إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة بها، ومن الأمور المهمة أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات (الملاءمة والموثوقية) بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات مستخدمي المعلومات، وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات التي تواجهها وطبيعة النموذج القراري المستخدم وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والادراك المتوفرة لدى متخذ القرار .

لذلك سنتطرق في دراستنا إلى دور المحاسب القضائي في حوكمة الشركات في الجزائر وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال التعرض في مبحث أول لإطار مفاهيمي لتوضيح هذه المصطلحات ثم نتناول في مبحث ثاني للعلاقة بينهما وبالتالي يمكننا أن نطرح الإشكال التالي : **ما هو دور المحاسب القضائي وما أهمية حوكمة الشركات وما انعكاساتهما على جودة المعلومات المحاسبية ؟.**

للإجابة على هذا الإشكال لابد علينا أن نتطرق في البداية لتوضيح ومعالجة الاطار النظري في الشق الأول من هذا الإشكال ثم في شقه الثاني سنتناول الانعكاسات على جودة المعلومات المحاسبية.

– أهداف الدراسة

الهدف من دراسة هذا موضوع هو التعرف على مفهوم المحاسبة القضائية وابراز دور المحاسب القضائي في الجزائر من حيث كل الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية والتي تعد مطلوبة من قبل كل الأفراد أو المعاهد، ومنظمات الأعمال والمحاكم لغرض جمع الأدلة التي تستخدم في المحاكم لتسوية النزاعات .

كذلك التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف اذن غاية المحاسب القضائي هي الاعتماد على الغرض من تكليفه فقد تكون مهمته التحري عن وجود الاحتيال أو بعض الأضرار الاقتصادية .

التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها والذي يعد من أهم أهداف المحاسبة القضائية .

تقدير أو تحديد مقدار الخسائر أو الأضرار الاقتصادية المتكبدة

إظهار الدور الفعال لحوكمة الشركات والتي جاءت بمجموعة من الأسس للحفاظ على حقوق الاداريين، وبالتالي نجاح الشركة وهو يعني تطور الاقتصاد وانتعاش الدولة لهذا من الواجب الرفع من أداء الشركة

- اهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث من أهمية موضوع دور المحاسب القضائي في الجزائر وبضرورة تفعيل المحاسبة القضائية والعمل بها لما لها من دور هام في ضبط عمل المحاسبين والمدققين في اطار قانوني يحتم عليها التقيد بالالتزامات الأخلاقية لمهنة المحاسبة لتجنب الجزاء، وكذا إبراز أهمية حوكمة الشركات لما لها من دور فعال من خلال حماية حقوق حملة الأسهم، معاملة عادلة لحملة الأسهم، حماية دور أصحاب المصالح، الافصاح والشفافية الكاملة، تحقيق عدالة مسؤوليات مجلس الادارة .

- المنهج المتبع

من أجل تحقيق هدف البحث سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات.

- العناصر الاساسية للدراسة

المبحث الأول : الإطار النظري للمحاسبة القضائية وحوكمة الشركات

المبحث الثاني : علاقة حوكمة الشركات بنظام المعلومات المحاسبي

المبحث الأول: الإطار النظري للمحاسبة القضائية وحوكمة الشركات

نتعرض في هذا المبحث للإطار المفاهيمي لكل من المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات، فبسبب التغيرات بيئة الأعمال وتنوع التعاملات بين الشركات الاقتصادية في الجزائر ظهر مجال جديد في المحاسبة يسمى المحاسبة القضائية والذي ينطوي عل استعمال خبرات متعددة وبالتالي مع مرور الوقت أخذ هذا المجال بالتطور، ولعب دور مهم في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات الذي تزايد الاهتمام به على إثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى افلاس العديد

من الشركات، لذلك أصبحت حوكمة الشركات أداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية، كل هذا يؤكد وجود علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية .

المطلب الأول: ماهية المحاسبة القضائية

نتناول في هذا المطلب المقصود بالمحاسبة القضائية ومن هو المحاسب القضائي.

تعتبر المحاسبة القضائية بأنها تطبيق لمبادئ المحاسبة والنظريات والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني، إذن هي تساعد القضاة في الحكم العادل والرشيد أثناء نظر النزاعات والقضايا المالية محل التدقيق من خلال توفير المعلومات والتقارير التي تساعدهم في ذلك .

أولا : مفهوم المحاسبة القضائية :

تعني المحاسبة القضائية بأنها تكون للاستخدام في المحاكم القضائية والنقشات العامة وهذا باللغة الانجليزية في قاموس Webster [1]، وتعني بالغة العربية قضائي، متصل بالمحاكم، خاص بها أو بالشؤون القانونية، أما في مهنة المحاسبة فيعني مصطلح المحاسبة القضائية : تطبيق الحقائق المالية في المسائل القضائية وعرفت المحاسبة القضائية الكثير من التعريفات من بينها : أنها تطبيق المهارات المالية والعقلية التحقيقية على القضايا العالقة في ظل قواعد الحصول على الدليل مثل الانضباط، الخبرة المالية الشاملة، والمعرفة بالاحتيال، والمعرفة والفهم الصحيح لحقيقة الأعمال ومعرفة عمل النظام القانوني، وهذا ما يتطلب من المحاسب القضائي أن يكون لديه بالإضافة إلى المهارة بالمحاسبة المالية والمهارة بنظم الرقابة الداخلية، والقانون، والمتطلبات المؤسسية الأخرى، والبراعة التحقيقية ومهارات الاتصال بالناس .[2]

وبالتالي فالمحاسب القضائي هو المحاسب الذي يستخدم خصائصه وسماته السلوكية ومهاراته المهنية والعلمية في المحاسبة، والمراجعة والقانون والحاسوب، وعلم الإجرام وعلم النفس في الدعم القضائي أو التحقيق المحاسبي بنفسه أو ضمن فريق عمل [3].

إذن نقول أن المحاسبة القضائية لها دور فعال من حيث الأهمية البارزة لها بزيادة الاهتمام بها وذلك لعدة أسباب من بينها :

- نجد أن التدقيق التقليدي أصبح غير قادر على اكتشاف حالات الغش
- يصعب على المدقق في وقت أصبحت فيه عولمة التجارة والاستخدام التكنولوجي في الأعمال التجارية إبداء رأيه في مدى عدالة وصدق المركز المالي .

[1] – نوح ويبتسر (1758- 1843) مؤلف كتب القراء والتهجئة الذي سيطر على السوق الأمريكية في ذلك الوقت أمضى عقود من السنين في البحث في جمع قواميسه، قاموسه الأول قاموسه الأول للغة الانجليزية .

[2] – عبد المجيد بن العربي، سارة حدة بودربالة، تحديات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي في البيئة الجزائرية ،مقال منشور في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06 / العدد 01 (2021)، ص 231 .

[3] – حيدر جميل أحمد الجبوري، دور المحاسب القضائي في الحد من الفساد المالي والاداري، مقال منشور في المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 15، العدد (62)، ص 29 .

- قصور التشريعات القانونية والمحاسبية في حل المشاكل لاتسامها بالضعف والنمطية
- انتشار الفساد وتزايد حالات الغش والمنازعات الاقتصادية مما جعل حاجة القضاء إلى خبراء في هذا المجال .

وكما ارتبط ظهور المحاسبة القضائية بتطبيق مبادئ الحوكمة التي تسعى إلى منع التلاعب والخداع وتحقيق مبادئ النزاهة والشفافية، والافصاح من خلال تطبيق القواعد والقوانين والضوابط والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركات والمؤسسات وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها [1]، وبالتالي فخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية قد تعد مطلوبة من قبل كل الأفراد، المعاهد، ومنظمات الأعمال والمحاكم لغرض جمع الأدلة التي تستخدم في المحاكم لتسوية النزاعات أو لدعم المطالبات بالتعويض عن الخسائر والسعي نحو تحقيق العدالة والانصاف بخصوص مرتكبي عمليات الاحتيال لخيانتهم الأمانة والثقة، فالهدف من المحاسبة القضائية هو التحري عن عمليات الاحتيال من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية، كذلك تحديد مقدار الخسائر أو الأضرار الاقتصادية المتكبدة أو المحتملة وجمع الأدلة المالية التي ستكون بماثبة أدلة قوية لدعم المطالبات القانونية أمام المحكمة ضد الشركة لصحة احتساب مبلغ التعويض، كذلك لزيادة الثقة في القوائم المالية والمعلومات المحاسبية ومهنة المحاسبة والمراجعة بإعداد محاسبين قضائيين لديهم المعرفة، الخبرة والمهارة بالمحاسبة والمراجعة ومهارة التحقيق في ضوء المعرفة القانونية وبهذا لاستطاعتهم أن يكونوا محاسبين قضائيين مؤهلين للمساهمة في تأييد الدعاوى القضائية ومساعدة القضاء في اقرار الحق تحقيق العدالة [2].

يتضح لنا مما تقدم بأن المحاسبة القضائية مجال جرى الاهتمام به حديثا وهذا لعدة أسباب وخصوصا الفضائح المالية لشركات كبرى عالمية مما أدى فقدان الثقة بمهنة المحاسبة والتدقيق، لذلك دعت الحاجة والضرورة الملحة للمحاسبة القضائية سعيا لتحقيق عدة أهداف منها وجود مجال يربط بين المحاسبة والقانون ويساهم في كشف حالات الغش والتحريف بالقوائم المالية تستند لمهارات وخبرات المحاسب القضائي .

ثانيا : المحاسب القضائي

تنبع أهمية هذا الموضوع من أهمية دور المحاسب القضائي في مساعدة الجهات القضائية والتحقيقية في اصدار الأحكام القطعية في قضايا الاحتيال والفساد المالي والاداري، ببيان الخدمات التي يمكن للمحاسب القضائي أن يقدمها للمجتمع والمهارات الواجب توافرها فيه لذلك لابد من تقديم تعريف للمحاسب القضائي وقد جاء تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل القانون 10-01[3] وذلك في ظل انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ومن خلال الاصلاحات التي جاءت بها ومن ضمنها الاصلاح في مجال النظام المحاسبي كما قامت بإعادة هيكلة

[1] – سعود جايد مشكور، عبد الهادي سلمان صالح، حيدر عباس عبذ، دور الحوكمة والمعلومات المحاسبية في برنامج الاصلاح المالي والإداري، مقال منشور في مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(11) العدد (4) – (2021)، ص 166 .

[2] – اخلاص عبد علي داود، دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية، مقال منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع – العدد 28، الفصل الثالث – لسنة 2014، ص 129 .

[3] ـ قانون رقم 10-01 المؤرخ في27 جوان 2010 المتضمن مهنة المحاسبة .

المنظمات المسيرة لمهنة التدقيق حسب ماجاء به القانون 10-01 وأصبحت هذه المهنة تحت إشراف ووزارة المالية بتكليف المجلس الوطني للمحاسبة .

إذن المحاسب القضائي هو الشخص المتخصص في القضايا المالية، المحاسبية، المراجعة، والنزاعات القانونية بصفته كمحكم، خبير، مفتش أو وكيل متخصص وحالات الاحتيال المالي، فممارسة خدمات المحاسبة القضائية تحتاج من الحاسب القضائي أن يتميز بالثقة الشخصية والحزم، المثابرة، المرونة، الشك المهني، القدرة على التواصل مع الناس، امتلاك مهارة التحليل، مهارات المحاسبة الأساسية، مهارات المراجعة .[1]

وبالتالي نستطيع القول بأن أدوار المحاسب القضائي تعددت بالإضافة إلى دوره في المحاكم كشاهد خبير حيث يقوم بإنجاز المهمة المكلف بها من قبل المحكمة، فإنه قد يقوم بدور المستشار، الوسيط، المحكم، فلقد أصبح الطلب على خدماته بسبب الخبرة والمهارات التي يمتلكها من قبل شركات التأمين والمصارف والشرطة والوكالات الحكومية، كما أن تعاون المحاسبين والقانونيين أصبح أمرا لا مفر منه للنجاح في ردع الاحتيال وغسيل الأموال والجرائم الاقتصادية .

إذن يتبين لنا من خلال ما تقدم بأن المحاسب القضائي هو خبير أو بمعنى آخر نقول بأن المحاسبة القضائية تسمى بالخصوص في الجزائر بالخبرة القضائية وتعتبر كوسيلة إثبات وإجراء مساعد للقاضي وبالتالي يمكننا تعريف الخبرة القضائية في مجال المحاسبة بأنها : " معاملة يعهد بها القاضي إلى أشخاص لديهم معرفة قانونية تقنية من أجل الحصول منهم على المعلومات التي يحتاجها للبت في القضية هؤلاء الأشخاص يتمثلون في الخبير المحاسبي أو المحاسب أو محافظ الحسابات المعتمد حسب القانون المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد [2].

ومن خصائص الخبرة القضائية :

- الخبير هو مساعد للعدالة ويتمتع بسلطته من قرار التعيين
- الخبرة بالنسبة للقاضي اختيارية لا يجبر أبدا على استخدامها
- تأمر بها المحكمة بغض النظر عن طبيعة التقاضي المدني أو الجنائي أو الاداري

إذن يفهم من كل هذا بأن المحاسب القضائي أو يتجسد الدور الأساسي للمحاسب القضائي في تشجيع منظمات الأعمال على مقاومة الاحتيال والخداع من خلال تحديد نقاط الضعف التي من خلالها وباستخدام المهارات البشرية

[1] – الفضل مؤيد، نور عبد الناصر، المحاسبة الادارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان سنة 2002، ص 31 .

[2] – القانون رقم 10-01 المؤرخ في 27 جوان 2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ضف إلى ذلك الشروط المحددة في المرسوم المؤرخ في 08 جوان 1996 الذي يحدد طرق التسجيل في قوائم الخبراء .

و المرسوم التنفيذي رقم 95-310 المؤرخ في 10 أكتوبر1995 الذي يحدد طرق وشروط التسجيل في القوائم الخبراء القضائيين وتحديد حقوقهم والتزاماتهم .و المادة 05 من نفس المرسوم نصت على شروط التسجيل الشخص المعنوي الذي يترشح للتسجيل في قائمة الخبراء القضائيين .

المحاسبية يمكن التلاعب واجراء عمليات الاحتيال، كما يساعد المحاسب القضائي المنظمات في وضع نظم الرقابة الداخلية وكذلك تحديد الاجراءات التي من خلالها يمكن كشف أي محاولة للاحتيال وذلك بمعاونة القيادات الإدارية ذو المهارة والخبرة.

المحاسب القضائي من خلال مهاراته يمكن أن يساهم في دعم وتوجيه الاستشارات القضائية من خلال توفير معلومات مالية ذات طبيعة تحليلية وتحتاج إلى التدقيق والمراجعة من أجل التأكد من مدى دقتها وقدرتها على أن تكون دليل من ضمن الأدلة الدائنة للمتهمين في القضايا المالية .

المطلب الثاني: حوكمة الشركات

نتطرق في هذا المطلب لمعرفة أهمية حوكمة الشركات، نجد أن العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء قد تطرقوا إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة إلى المؤسسات بما يعمل على تحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول لكن المشكل المطروح أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين وهذا بسبب تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية للشركات .وعليه يمكننا تعريف حوكمة الشركات كما عرفها البنك الدولي بأنها : " الحكم الرشيد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل للمؤسسات ."

كما عرفها تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنها : " يعتمد اقتصاد دولة ما على ريادة وكفاءة الشركات، وهكذا فان الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الادارة لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة، وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة الشركات ."[1]

ومما سبق يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها : " النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المؤسسة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية ."

يفهم مما سبق بأن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات في دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب كذلك الاستثمارات للشركات العامة والخاصة والاقتصاد بشكل عام وبالتالي فحوكمة الشركات تهدف إلى :

- تحقيق الرقابة على الأداء الفعلي
- تحسين الكفاءة المالية والادارية الاقتصادية للشركات
- المراجعة وتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات
- تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب
- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على استقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد

[1] – فارس سعود فارس القاضي، أثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية – 30(1)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 5 .

- تحسين درجة الوضوح والشفافية مما يدعم ثقة مستخدمي القوائم المالية في الشركة ويحارب كل أشكال الفساد.

المبحث الثاني: علاقة حوكمة الشركات بنظام المعلومات المحاسبي

نتناول في هذا المبحث علاقة حوكمة الشركات بنظام المعلومات المحاسبي، بحيث تؤثر إجراءات ومبادئ حوكمة الشركات على نظم المعلومات المحاسبية بالشركات بالقدر الذي يرفع من كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية، فالحوكمة الجيدة تعمل على تقليل الأخطار والمحافظة على حقوق الأطراف المستفيدة من الشركات .

المطلب الأول: حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

توجد علاقة مترابطة بين النظام المحاسبي المطبق في أي دولة وبين حوكمة الشركات، فالنظام المحاسبي الجيد بمحتواه وتطبيقه والذي يخضع لجملة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدعم ممارسات حوكمة الشركات، وهذه الأخيرة ومن خلال آلياتها ومبادئها تعمل على تحسين فاعلية هذا النظام وقدرته على ايضاح كل ما يحدث في الشركة، وبالتالي تزيد الثقة بها[1] .

والعكس كلما ضعفت الممارسات المحاسبية وبعده عن المعايير الدولية يعد من الممارسات السلبية لحوكمة الشركات، لذلك يجب اصلاح وتطوير الممارسات السليمة للمحاسبة مع إعادة النظر في المعايير المحاسبية المطبقة .

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية من أهم النظم المنتجة للمعلومات على مستوى المؤسسة، فبات من الضروري نتيجة للتطور والتغيرات وارتفاع ضغوط المنافسة على المؤسسات، وبغية المحافظة على حقوق المساهمين والمستثمرين فيه، من أجل مكافحة الأخطاء والغش وتوفير معلومات ملائمة، ونقصد بهذا النظام الجيد المعتمد لدى جل المؤسسات بالحماية أو وقاية الأصول من الخسائر التي قد تنتج عن الغش أو الأخطاء أو الأمور الأخرى غير المرغوب فيها وتتخذ حماية أصول المؤسسة من التبديد أو الضياع أو الاسراف ويتم ذلك من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع أصول المؤسسة حيث يقصد بالحماية المادية، استبعاد أي مخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أصول المؤسسة الناتجة عن التبديد الاختلاس ... سواء كان بشكل متعمد أو غير متعمد .

أما فيما يخص الحماية المحاسبية، ويقصد بها ارتباط السجلات بالحركات الفعلية للأصول، وذلك حتى يتم متابعتها وكذا الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة كالتطبيق الخاطئ للمبادئ والقواعد المحاسبية من طرف الموظفين أو أخطاء السهو غير المتعمد[2] .

[1] – عاشوري عبد الناصر، دور عناصر نظام المعلومات المحاسبية في تدعيم الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات (دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بإقليم ولاية سطيف، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13/ العدد 01 (2020)، ص 731.

[2] – أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم معلومات محاسبية دار الراية للنشر والتوزيع عمان الأردن، سنة 2008، ص 14 .

إذن تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، يؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، وتساعدهم أيضا عند إعداد القوائم المالية .

فتعتبر جودة المعلومات ما تتميز به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستعملين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد على ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استعمالها[1]، فتعمل أنظمة المعلومات المحاسبية على حصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارجية وداخلية لتقوم بعد ذللك بمعالجتها وتحويلها، من أجل اخراجها في شكل قوائم مالية تحمل معلومات محاسبية ذات جودة ومفيدة لمختلف المستعملين الخارجيين والداخليين .

المطلب الثاني: انعكاسات الحوكمة على المعلومات المحاسبية

نتعرض في هذا المطلب لإبراز انعكاس وتأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي والذي يعد مطلبا أساسيا أرزته ضروريات الحوكمة، فوجود محكم فعال يعمل على رفع مستوى الشفافية والدقة في المعلومات الظاهرة في القوائم المالية .

تعتبر قضية الإفصاح المحاسبي ضرورية ومرتبطة ارتباطا وثيقا مع حوكمة الشركات، فالضرورة الملحة من طرف المستثمرين والمقرضين هو الذي أدى لزيادة مستوى الافصاح في القوائم المالية عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، فهو يعد مطلبا أفرزته ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، قانونيا كل شركة ملزمة بإعطاء معلومات ضرورية، صادقة وكافية لكل المتعاملين[2].

إن قواعد الحوكمة تساعد على تطوير نوعية البيانات والمعلومات المحاسبية المقدمة للمستفيدين لاتخاذ القرارات المناسبة وامدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي، وهذا ما جعل العديد من المنظمات والهيئات الدولية إلى البحث عن سبل وآليات تفعيل الأداء المالي في ظل الشركات الكبرى، بحيث نجد السلطات الجزائرية تحاول هي الأخرى تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق مبادئ الحوكمة من خلال الجهود التي تبذلها وذلك من خلال الاطار التشريعي الذي يتضمن آليات تطبيق هذه المبادئ، في ظل قصور الأنظمة الحالية من مواكبة التطورات الحاصلة وعلى كل الأصعدة.

الخاتمة:

توصلت الدراسة في الأخير لإبراز الدور الفعال الذي يقوم به المحاسب القضائي وكذا تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر واتضح من خلال الدراسة أن المحاسب القضائي يرجع له الفضل في تحديد

[1] – عاشوري عبد الناصر / مرجع سبق ذكره، 732.

[2] – حكيمة مناعي، دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 06 جوان 2014، ص 84 .

الأضرار المالية والاقتصادية التي تكبدتها الأطراف المتورطة في نزاعات قانونية ومساعدتهم في حل النزاعات قبل وصولها للمحكمة، فدوره يتجسد في مقاومة الاحتيال والغش والخداع باستخدام المهارات المحاسبية، كما يساعد المؤسسة في وضع نظم رقابة داخلية، وبالتالي تبين لنا كذلك بأن حوكمة الشركات توفر الثقة لدى المساهمين على استثماراتهم في الشركات، تحديد التزامات الإدارة، جذب المستثمرين واكتساب ثقتهم من خلال الممارسة الفعالة للحوكمة داخل الشركة، تحقيق العدالة والشفافية، تعزيز العلاقة بين إدارة الشركة والملاك وجميع الأطراف.

أخيرا نستطيع القول وانطلاقا من الأهمية البالغة للمعلومات المحاسبية والمالية في الحياة الاقتصادية، أصبح من الضروري الاهتمام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية وجودتها والبحث عن سبل قياس جودتها بغية ترشيد القرارات، والبحث عن كل العوامل المؤثرة عليها.

ومن النتائج المتوصل إليها:

-نظرا للتغيرات الهيكلية في بيئة الأعمال وتنوع المعاملات فوجود المحاسب القضائي والاهتمام به يعد ضروريا باعتباره الوسيلة للحد من الغش والاحتيال

-المحاسبة القضائية تمتلك أساليب وتقنيات متطورة في كشف الغش والاحتيال.

-حوكمة الشركات لها دور بارز وفعال في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

كما يمكننا اقتراح بعض النقاط المهمة وهي:

-نظرا للدور الفعال للمحاسبة القضائية بات من الضروري الاهتمام بهذا المجال من خلال تضمين المناهج الدراسية لطلاب قسم المحاسبة بالجامعات والمعاهد.

-اجراء الكثير من الدراسات في مجال المحاسبة القضائية.

قائمة المصادر والمراجع:

- **الكتاب:**

- أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم معلومات محاسبية دار الراية للنشر والتوزيع عمان الأردن، سنة 2008.
- الفضل مؤيد، نور عبد الناصر، المحاسبة الادارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان سنة 2002.

- **المقال:**

- اخلاص عبد علي داود، دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية، مقال منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع، العدد 28، الفصل الثالث لسنة 2014.
- حكيمة مناعي، دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 06 جوان 2014 .
- حيدر جميل أحمد الجبوري، دور المحاسب القضائي في الحد من الفساد المالي والاداري، مقال منشور في المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 15، العدد 62.

- سعود جايد مشكور، عبد الهادي سلمان صالح، حيدر عباس عبذ، دور الحوكمة والمعلومات المحاسبية في برنامج الاصلاح المالي والإداري، مقال منشور في مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11 العدد 4 السنة2021.

- عاشوري عبد الناصر، دور عناصر نظام المعلومات المحاسبية في تدعيم الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات (دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بإقليم ولاية سطيف، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13 العدد 01 السنة 2020 .

- عبد المجيد بن العربي، سارة حدة بودربالة، تحديات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي في البيئة الجزائرية ،مقال منشور في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06 العدد 01 السنة 2021 .

- فارس سعود فارس القاضي، أثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية – 30(1)، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

- **القوانين والنصوص القانونية**

قانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 يتضمن قانون الاجراءات المدنية والادارية .

القانون رقم 10-01 المؤرخ في 27 جوان 2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ضف إلى ذلك الشروط المحددة في المرسوم المؤرخ في 08 جوان 1996 الذي يحدد طرق التسجيل في قوائم الخبراء .

والمرسوم التنفيذي رقم 310-95 المؤرخ في 10 أكتوبر1995 الذي يحدد طرق وشروط التسجيل في القوائم الخبراء القضائيين وتحديد حقوقهم والتزاماتهم .و المادة 05 من نفس المرسوم نصت على شروط التسجيل الشخص المعنوي الذي يترشح للتسجيل في قائمة الخبراء القضائيين .